

■ **الصمط: الهيئة تنتهج أفضل الممارسات العالمية في عملية قياس الأثر ومدى التغيير في حياة المستفيدين**



مشروع حياكة وتطريز بالأردن



بدر الصميح

فيما يحتفل العالم
باليوم الدولي للمؤسسات
المتناهية الصغر وال
المتوسطة في 27 يونيو
تحت شعار "دعم الشركات
الصغيرة خلال أزمة كوفيد
19"، شُفَّ المجرس العام
للهيئة الخيرية الإسلامية
العالية -بدر الصمصص
عن أن الهيئة استطاعت
من تأسيسها في منتصف
ثمانينيات القرن الماضي
تحويل 43,877 مشروعاً
صغيراً ومتناهي الصغر
في 32 دولة عربية وآسيوية
وأفريقية بصيغة القرض
والحسن وذلك في إطار
جهودها لمكافحة الفقر
والجمل..

وقال الصميط في تصريح صحافي بهذه المناسبة التي تصادف 27 يونيو إن الهيئة تتكثرت من تدوير المبالغ المستدرة من القروض الـ 11 مرة بقيمة 57 مليون دولار لشمول مستفيدين آخرين وضمان استمرارية برنامج الإقراض في مجال إنشاء ودعم المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة، مشيرا إلى أن عدد الأسر المستفيدة من تلك المشاريع

وصل إلى 72,091 أسرة، بما
يوازي 365,920 مستفيداً،
وأن متوسط قيمة القرض
للمشروع الواحد بلغ 1350
دولاراً.

ولفت الصميط إلى أن
البرنامج التنموي بخلاف
جميعها يجدد دورها
في تنمية اقتصادات الدول
الفقيرة والنامية، وتسهم
في تقليل عدد العاطلين عن
العمل، وترفع من المستويات
العيشية للأسر المحتاجة
والأسر الفقيرة والمهمشة،
كما توفر السبل لتلبية قدرة
الشراخ على توفير
موارده الذاتية واعتمادها
على الكفاية الذاتي وقابليتها
للعون والفكر، وتأکید
حزام المجتمع لها ولقراتها.
وأشار الصميط إلى أن
أبراج المشاريع التنموية
تمثل إحدى الأدوات الفعالة
التي تسعى إليها الأخيرة
للاستثمار فيها بغية تحقيق
الإنجاز في تحسين نوعية حياة
القطاعات المستهدفة، موضعا

تحمل سمة الاستدامة في المجتمعات الفقيرة خصوصاً الأشد فقراً.

وعن رسالته للمتبرعين
بشأن أهمية المشاريع
التنموية عوضاً عن نظراتها

التقليدية، قال الصميط: إن المشاريع التنموية أثبتت جدواها وقدرتها الفعالة على إحداث الأثر في حياة الفئات المستهدفة من خلال تحسين جودة الحياة والتحول من انتظار المستفيدين للمساعدات إلى الاعتماد على الذات من خلال دخل مستدام، متابعا: كما إن هذه المشاريع تسهم في خلق فرص التوظيف الذاتي

والتي تركز على التدريب والتأهيل ورفع القدرات والحد من البطالة، مشيراً إلى أنها تساعد على خلق جيل يمتلك قدرات اقتصادية متنامية، فضلاً عن تلبية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات والسلع والخدمات وتشجيع الاقتصاد الوطني.